قاعدة الصلة والموصول بمنزلة اسم واحد

وتطبيقاتها في النحو

The rule of the relation and relative

Pronoun as one noun and its applications in grammar .

١٤٤٣هـ ٢٠٢١م

ملخص البحث

يعد الموصول والصلة من التراكيب المتلازمة ، فالموصول لا يكاد يستغني عن الصلة ؛ لأنَّها للبيان وموضحة لاسم الموصول المبهم ، وقد شبه النحويون التلازم المعنوي بين الموصول وصلته في المنزلة كحروف الاسم الواحد كـ (زيد) ، ولشدة احتياج الموصول للصلة ، فلا يجوز في (زيد) استغناء (الدال) عن (الزاي) للترابط اللفظي والمعنوي بين حروف الكلمة الواحدة فكذلك في هذه التركيب وقاعدة (الصلة والموصول بمنزلة اسم واحد) من القواعد التوجيهية التي يستعملها النحويون في التنظير النحوي ، وفي توجيه كثير من المسائل النحوية ، وكانت وسيلة من وسائل تأويل النصوص لتتطابق مع القواعد المطردة

ALmaswul and the link are among the conjugate structures Grammar has likened the moral connection between the conductive and its aLmaswul to the status as the letters of the one name As (Zaid) because of the severity of aLmaswul need for the link،it is not permissible in (Zaid) to dispense with (aldal) (Zai) for the verbal and moral correlation between the letters of the word and the one،as well as in these structures a rule (alslat w aLmaswul bemanzelt al aesem al wahed) is one of the guidelines He uses it grammar in grammatical theory،and in directing many grammatical issues،as well as was one of the means of interpreting texts to conform to steady rules

كلمات الافتتاحية

قاعده # صلة والموصول # منزلة # الاسم الواحد# التطبيقات النحوية

بسم الله الرحمن الرحيم

قاعدة الصلة والموصول بمنزلة اسم واحد وتطبيقاتها في النحو

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين وآله الطيبين الطاهرين وصحبه الغر الميامين ، وبعد :

يشكل النحو العربي منظومة من العلاقات المتداخلة تندرج تحتها أجزاء من أبواب شتى من النحو كالمرفوعات والمنصوبات مثلاً، وهذه الأبواب الخاصة تجمعها مجموعة من القواعد الكلية المتناثرة تأخذ شكل القوانين، وقد استعملت هذه القواعد في استنباط الحكم النحوي، وكانت وسيلة من وسائل فهم مدلول النص من حذف وتقدير، وكانت تلك القواعد طريقة من طرائق توجيه النصوص لتتطابق مع القواعد المطردة.

ومن القواعد الكلية التي ورد ذكر لها في كتب النحويين قاعدة (الصلة والموصول بمنزلة اسم واحد)، فقد استعملت هذه القاعدة في كثير من المسائل النحوية في بيان التقديم والتأخير ، وفي توضيح مواطن الحذف والتقدير ، وفي بيان العمل والإهمال، وفي تعليل المسائل النحوية، وهذا البحث يوضح المسائل النحوية التي احتج فيها النحويون بقاعدة (الصلة والموصول بمنزلة اسم واحد).

المبحث الأول: موازنة بين القاعدة النحوية وقواعد التوجيه

قواعد التوجيه : هي قواعد عامة ينطلق من خلالها النحوي في التنظير النحوي، وهذه القوانين العامة تحاول تنظيم الإطار العام لأنواع الاستدلال كالسماع والقياس والكثرة والقلة كما تحاول تناول أصل الوضع والعدول عن الأصل كما تتناول القرائن كالإعراب والإعمال وغير ذلك من الظواهر النحوية ، وقد يختلط مفهوم القاعدة النحوية مع قواعد التوجيه ، ولكن توجد بينهما مجموعة من الفروق نجمل أهمها[١]:

١- قواعد النحو تسبقها مراحل عديدة هي : الاستقراء والتقسيم والتجريد والتقعيد ، وتعد نتيجة لهذه المراحل ، أَمَّا قواعد التوجيه فلا يسبقها إلَّا توجيه بعض التراكيب أو قواعد نحوية وهذا يعني أنَّ قواعد النحو تسبق قواعد التوجيه في نشأتها؛ لأنَّ الأخيرة مترتبة عليها وتالية لها.

٢-وظيفة القواعد النحوية ذكر التوجيه النحوي الذي معناه ذكر الحالات والمواضع الإعرابية وأوجه كل منهما وما يتصل بهما أو يؤثر فيهما، أَمَّا وظيفة قواعد التوجيه فهي تقرير التوجيه الذي تذكر في سياقه وتفسيره أو تعليله أو الاستدلال عليه أو الاحتجاج له.

٣-لكل باب نحوي قواعده النحوية الخاصة به ، في حين توظف القاعدة الواحدة من قواعد التوجيه في أكثر من باب واحد ، وذلك إذا كانت قاعدة عامة ؛ لهذا تعد قواعد التوجيه أعم من قواعد النحو ؛ لأنَّها تتعلق بالفكر النحوي نفسه ، ولذلك تحكم القاعدة الواحدة من قواعد التوجيه عدداً كبيرًا من القواعد النحوية.

٤-إنَّ قواعد التوجيه يمكن الاستغناء عنها ؛لأنَّها تتعلق بفلسفة النحو ، أَمَّا قواعد النحو فلا يمكن الاستغناء عنها ؛لأنَّها تتعلق بالكلام ؛ فهي تكسبنا كيفية الكلام كما يتكلم به العرب

٥-إنَّ كثيرًا من قواعد التوجيه تعد قواعد غير مطردة فهي تصدق على مسألة دون أخرى ، أمَّا القواعد النحوية فمعظمها قواعد مطردة.

المبحث الثاني : قاعدة الصلة والموصول بمنزلة اسم واحد

كان النحويون ينظرون في تأصيل القواعد التوجيهية إلى الجانب المعنوي والتركيبي عند صياغة تلك القواعد ، وقد ذكر السيوطي قاعدة في التراكيب المتلازمة ، فقال : ((ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه ، كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها)) [٢] والمراد من ذلك هو التراكيب المتلازمة كالصلة والموصول، والجار والمجرور ، وقد شبَّه النحويون تلك التراكيب بمنزلة الكلمة الواحد كـ(زيد)، فلا يجوز في(زيد) تقديم الدال على الزاي فكذلك في هذه التراكيب ، وقد ذكر السيوطي خمسة تراكيب متلازمة وهي[٣]: (الصلة لا تتقدم على الموصول؛ لأنَّها بمنزلة الجزء من الموصول) ، و(المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف فلا يتقدم عليه)، و(الصفة لا تتقدم على الموصوف؛ لأنَّها مكملة لها فهي كالجزء) ، و(حرف الجر بمنزلة الجزء من المجرور فلا يتقدم عليه) ، و(الفاعل لا يتقدم على فعله ؛ لأنَّه كالجزء منه) .

ويعد الموصول وصلته من التراكيب المتلازمة ؛ فالموصول لا يكاد يستغنى عن الصّلة؛ لأنَّها للبيان ومُوضحَة لاسْم الموصول المبهم؛ صار الموصول وصلته بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، قال السيرافي في وجه المشابهة بين الصلة والصفة: ((فأمَّا شبهها: فلأنَّ الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد، كما أنَّ الصلة والموصول كاسم واحد. وأمَّا مفارقتها لها؛ فلأنَّ الموصوف يستغني عن الصفة والموصول لا يستغني عن الصلة.)) [٤] ، ولعل المبرد يكون أول من ذكر هذه القاعدة بقوله : ((وَلَا تفرق بَين الصِّلَة والموصول؛ لِأَنَّهُ اسْم وَاحِد)) [٥] وقال أيضاً :((فَإِنَّمَا الصِّلَة والموصول كاسم وَاحِد لَا يتَقَدَّم بعضه بَعْضًا)) [٦] ، وقد ترتب على هذا التلازم التركيبي أحكام نحوية ذكرها ابن الشجري بقوله: ((واستحسنوا حذف العائد من الصفة، قياساً على حذفه من الصّلة، لاشتراك الصّلة والصفة في أشياء، منها أنَّ الصفة تتمّم وتُكمّل وتوضّح وتخصّص، كما أنَّ الصّلة كذلك، ومنها أنَّ الصفة لا

تعمل فى الموصوف، كما أنَّ الصلة لا تعمل فى الموصول، ومنها أنَّ الصفة لا تتقدّم على الموصوف، كما أنَّ الصلة لا تتقدّم على الموصول، ومنها أنَّ العامل في الموصوف والصفة واحد، كما أنَّ العامل فى الموصول والصلة كذلك.)) [٧] .

وحاول ابن الخباز التدليل على صحة هذه القاعدة ، فقال:((واعلم أنَّ الموصول والصلة بمنزلة الاسم المفرد، والدليل على ذلك من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ الصلة لا موضع لها من الإعراب كما لا موضع لبعض الاسم من الإعراب .

والثاني: أنَّه لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول ولا تقديمها عليه.

والثالث: أنَّه لا يجوز حذف الموصول وتبقية الصلة،ولا حذف الصلة وتبقية الموصول،فإن جاء من ذلك شيء فهو قليل لا يعتد به)) [٨]

وقد يعترض على هذه القاعدة باعتراضات ذكرها الدكتور عبدالله أنور الخولي بقوله : ((ولو كانا بمنزلة اسم واحد ما جاز الفصل بينهما كما لا يجوز الفصل بين بعض الاسم وبعضه الآخر . كما جاز حذف العائد من جملة الصلة على الاسم الموصول ، ولو كانا – أي الصلة والموصول– بمنزلة الاسم الواحد ما جاز حذف شيء منهما كما لا يحذف بعض الاسم)) [٩] غير أنَّ سيبويه يرى أنَّ الاسم الموصول في احتياجه الى ما بعده بمنزلة الحشو في الكلام قال تحت **(باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة)** (إذا بُني على ما قبله، وبمنزلته في الاحتياج إلى الحشو، ويكون نكرة بمنزلة رجل. وذلك قولك: هذا مَن أعرف منطلقا، وهذا مَن لا أعرف منطلقا، أي هذا الذي علمتُ أني لا أعرفه منطلقا، وهذا ما عندي مَهيناً، وأعرف ولا أعرف وعندي حشوٌ لهما يتمان به، فيصيران اسما كما كان الذي لا يتم إلا بحشوه.) [١٠] ؛ ولكن مع تسميته صلة الموصول حشو في الكلام جعل الموصول وعائده بمنزلة الاسم الواحد قال : (لأن أن وتفعل بمنزلة اسم

واحد، كما أن الذي وصلته بمنزلة اسم واحد؛ فإذا قلت: هو الذي فعل فكأنك قلت: هو الفاعل) .[١١]

ومن أجل الوقوف على حقيقة صلة الموصول في كونخا اسما واحدا أم عمدنا الى الجانب التتطبيقي لهذا القاعدة ليكون هو الفيصل في الحكم على المسألة، علما أنَّنا نذهب الى أنَّهما بمنزلة الإسم االواحد وقد تظافرت قرائن كثيرة على ذلك ، كما أنَّ تطبيقاتها كثيرة في القواعد النحوية ، ونحن ذاكرون تطبيقات هذه القاعدة في النحو

المبحث الثالث : المسائل النحوية التي فيها ورد ذكر لهذه القاعدة

استعمل النحويون قاعدة الصلة والموصول بمنزلة اسم واحد في كثير من المسائل النحوية ، وممَّا ورد في ذلك ما يأتي:

<u>المسألة الأولى</u> : سبب بناء الأسماء الموصولة

الأسماء الموصولة كلها مبنية ، عدا التي تدل على المثنى وهما (اللَّذانِ)، و(اللَّتانِ) فهما يعربان إعراب المثنى ، أمَّا (أي) الموصولة فهي تبنى على الضم في حالة إضافتها وحذف صدر صلتها عند سيبويه[١٢] . والبناء في هذه الأسماء بناءٌ ثابت، وهو بناء لا يفارق الكلمة في حال من أحوالها، إلَّا ما تعددت فيه اللهجات، إذ يمكن أنْ تخرجه من بنائه، كما الحال عند قبيلة هذيل؛ إذ يشبهون (الذي) و(اللائي) بصفات العقلاء فيعربونه ، قال ابن مالك : ((إذا جمع "الذي" وأريد به من يعقل فهو مبني عند غير هذيل. وأمَّا هذيل فيشبهونه بصفات الذكور العقلاء فيعربونه، ويقولون: "نصر الذون هدوا على الذين ضلوا". وكذا يفعلون بـ"اللائين" وهو جمع "اللائي" بمعنى "الذين"- فيقولون: "لعن اللاءون كفروا".))[١٣]

واختلف النحويون في تعليل سبب بناء الأسماء الموصولة ، وكل آرائهم ترجع سبب البناء إلى المشابهة بين الاسم الموصول والحرف، ولكن آراءهم اختلفت في تحديد وجه المشابهة بينهما .

وكان لهم الآراءُ الآتية:

الرأي الأول : أنَّ الاسم الموصول مفتقرٌ إلى الصلة ، كاحتياج الحرف إلى غيره ؛لأنَّ الحروف لا تستعمل إلَّا مع الجمل ، وهذا الشبه يسمى الشبه الافتقاريّ فبني الموصول لمشابهته الحرف في هذه الحالة ، قال ابن الناظم : ((وأمَّا الأسماء الموصولة، نحو :"الذي والتي" ممَّا يفتقر إلى الوصل بجملة خبرية، مشتملة على ضمير عائد ، فإنَّ حقها البناء، لأنَّها تلازم الجمل، فهي كالحروف في الاستعمال، فإنَّ الحروف بأسرها لا تستعمل إلَّا مع الجمل: إمَّا ظاهرة، أو مقدرة)) [١٤] ، وذهب حيدرة اليمني إلى أنَّ الموصولات بُنيت؛ لأنَّها أشبهت الحرف من حيث كانت تدلُّ على معنى في غيرها وهو الصلة ، والحرف أيضا يدلُّ على معنى في غيره [١٥]

الرأي الثاني : أنَّ الصلة والموصول في المنزلة يشبهان حروف الكلمة الواحدة ، فنزل الموصول منزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبني. قال ابن الأنباري : ((فإن قيل: فَلِمَ بنيت أسماء الصلات؟ قيل لوجهين:

أحدهما: أنَّ الصلة لَمَّا كانت مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة، صارت بمنزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبنيّ.

والوجه الثَّاني: أنَّ هذه الأسماء لَمَّا كانت لا تفيد إلَّا مع كلمتين فصاعدًا، أشبهت الحروف؛ لأنَّها لا تفيد إلَّا مع كلمتين فصاعدًا.)) [١٦] ورفض حيدرة اليمنيُّ أنْ يكون الموصول بني لأنَّه (كبعض الكلمة) فقال: ((وقيل بنيَ الناقص لأنَّه بعض كلمةٍ، وبعض الكلمة لا يعرب، وليس بعلة؛ لأنَّ الصلة بعض كلمة وهي تعرب)) [١٧] ، والناقص: مصطلح يراد به الاسم الذي يحتاج إلى صلة لاكمال معناه ويدخل ضمن ذلك الظروف التي تضاف إلى جملة ، وكذلك الاسم الموصول وهو مصطلح مستعمل إذ ذكره الواحدي في بيان سبب بناء (حيث) فقال : و(("حيثُ" حقُّها البناء؛ لأنها مُنِعَتْ الإضافةُ مع لزوم معنى الإضافة لها، ولمَّا لزمت معنى الإضافة إلى الجملة، صارت بمنزلة الأسماء الناقصة التي تحتاج إلى صِلَةٍ كالذي ونحوه، والاسم الناقص بمنزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة حرفٌ يستحق البناء)) [١٨]

وأرى أنَّ الآراء كلها تحتمل أن تكون علة لبناء الأسماء الموصولة ، ولكنَّ الرأي الأول أرجحها فالأسماء الموصولة بنيت لافتقارها إلى الصلة لاتمام معناها، كما يفتقر الحرف إلى ما بعده ليظهر معناه.

المسألة الثانية : سبب عدم حذف ألف (ما) الموصولة.

إذا دخل حرف الجار على "ما" الاستفهامية حذفت ألفها وتبقى الفتحة دَلِيلا عَلَيْهَا. نحو قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ۖ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ ۚ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [١٩] واختلف النحويون في هذا الحذف أهو واجب أم غالب؟ فذهب بعض العلماء إلى أن ذلك واجب دون اشتراط شرط ،قال ابن هشام (وَيجب حذف ألف "مَا " الاستفهامية إِذا جرت وإبقاء الفتحة دَلِيلا عَلَيْهَا نَحْو: " فيمَ وإلام وعلام وَبِمَ "[٢٠] وبعضهم قيد الحذف إذا كانت متطرفة غير مركبة ، ويحمل ما جاء خلاف ذلك على الضرورة أو أنه لغة لبعض العرب ضعيفة ، قال ناظر الجيش وهو يشرح قول ابن مالك في حذف ألف ما الاستفهامية : (وإنما قيدها المصنف بالمفردة؛ احترازا من أن تركب مع " ذا" فتلغى " ذا" وتصير " ماذا" بكماله استفهاما، كقولك: " على ماذا يلومني؟" فإن ألف " ما " لا تحذف حينئذ وإن كانت استفهاما وقد جرت، .... وأن لحذفها منها شرطين: أن تكون مجرورة وأن تكون مفردة، أي: غير مركبة، واحترز بقوله: في غير ندور من ثبوت الألف إن ثبتت مع كون ما مجرورة، قال أبو الحسن [٢١] : ((ومن العرب من يثبت الألف في الاستفهام أيضا، وذلك قبيح قليل))[٢٢] ومما ورد في ذلك قول حسان بن ثابت الأنصاري [٢٣]

عَلى مَا قَامَ يَشْتُمُنِيْ لَئِيْمُ كَخِنْزِيْرٍ تَمَرَّغَ فِيْ رَمَادِ؟

وقول كعب بن مالك الأنصاري [٢٤]

إِنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلاَنَا سَرَاتَكُمْ أَهْلَ اللِّوَاءِ فَفِيمَا يَكْثُرُ الْقِيلُ ؟

وسبب حذف ألف (ما) الاستفهامية هو أن "ما" تأتي أحيانًا موصولة ، واستفهامية أحيانًا أخرى وأن إحداهما قد تلتبس بالأخرى؛ فلا يتبين للسامع إن كانت "ما" موصولة فيكون الكلام خبرًا، أو استفهامية فيكون الكلام إنشاء، وأن أكثر ما يكون الالتباس في موضع الجر، فتحذف الألف للدلالة على أنها استفهامية،نحو قوله تعالى : ﴿ **وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ** ﴾ (٢٥) ولم تحذف في قوله تعالى : ﴿ **وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ** ﴾ (٢٦) للدلالة على أنها موصولة ،فأراد النحويون أن يفرقوا بين الحالتين، هذا ما يعلل به النحويون سبب الحذف في (ما) الاستفهامية وعدم حذف ألف (ما) الموصولية ، قال ابن يعيش : (وإنما خصوا ألف الاستفهامية بالحذف دون الخبرية؛ لأن الخبرية تلزمها الصلةُ، والصلةُ من تمام الموصول، فكأن ألفها وقعتْ حَشْوا غيرَ متطرفةٍ، فتَحصنتْ عن الحذف.) (٢٧) وذكر خالد الأزهري علة أخرى هي أن (ما) الاستفهامية حذفت لأنها متطرفة ، وأن الموصولة غير متطرفة لأنها مع الصلة بمنزلة اسم واحد فلم تكن متطرفة كالاستفهامية فلم تحذف ألفها، فقال إنَّ ("ما" الاستفهامية إذا دخل عليها جار حذفت ألفها لتطرفها نحو: عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ (٢٨) فرقا بين "ما" الاستفهامية والموصولة نحو قوله تعالى: ﴿ **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا** ﴾ (٢٩) وخصت الاستفهامية بحذف الألف للتطرف، وصينت الموصولة عن الحذف لتوسط الألف؛ لأن الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد) (٣٠) وذهب القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧ هـ) إلى أن سبب الحذف هوالإبقاء على صدارة الاستفهام ، فقال :(حرف الجر متى دخل على " ما " الاستفهامية سقط ألفها إيهاما أنَّ الاستفهام غير منحط عن رتبة الصدر) (٣١) ، وذكر ناظر الجيش أن الغرض من ذلك الحذف هو التخفيف، فقال : (اعلم أنَّ المقصود من حذف ألف "ما" إنَّما هو التخفيف ولما كانت ما الموصولة لا استقلال لها لافتقارها في تمام معناها إلى الصلة، وكذا "ما" الشرطية لتعلقها بما بعدها لم

تحذف الألف منها؛ إذ صارت "ما"الموصولة مع الصلة، و"ما " الشرطية مع الشرط في حكم اسم واحد)) [٣٢]

المسألة الثالثة : تعليل حذف عائد اسم الموصول

تكون صِلَة الموصول على ضَرْبَيْنِ جملَة وَشبه جملَة ، وَالْجُمْلَة على ضَرْبَيْنِ اسمية وفعلية ، ويشترط في جملة صلة الموصول أن تكون مُشْتَمِلَة على ضمير مُطَابق للموصول فِي إفراده وتثنيته وَجمعه ، وتذكيره وتأنيثه نَحْو: جَاءَ الَّذِي أكرمته، وَجَاءَت الَّتِي أكرمتها ، وَجَاء اللَّذَان أكرمتهما، وَجَاءَت اللَّتَان أكرمتهما .

وفائدة الضمير العائد على الموصول هو الربط بين الموصول والصلة، وَقد يحذف الضَّمِير العائد على الاسم الموصول ، وفي تعليل حذف عائد اسم الموصول في قوله تعالى :﴿ **قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا**﴾ [٣٣] قال الآلوسي: ((أي : زعمتموهم آلهة ، كذا قدَّره الجمهور على أنَّ الضمير مفعول أول ، وآلهة مفعول ثان، وحذف الأول تخفيفاً؛ لأنَّ الصلة والموصول بمنزلة اسم واحد ، فهناك طول يطلب تخفيفه)) [٣٤] ، وهذا الحذف سببه التخفيف والطول الحاصل بسبب كون الصلة والموصول في المنزلة كالكلمة الواحدة فطال الموصول بالصلة فخفف هذا الطول بحذف الضمير.

المسألة الرابعة: منع مجيء توابع الاسم الموصول قبل اكتمال صلته

هناك شروط في جملة الصلة ، ومن تلك الشروط أن تقع جملة الصلة بعد الموصول مباشرة؛ فلا يفصل بينهما فاصل أجنبي ، ولكن هناك أشياء جاز فيها الفصل بين الموصول وصلته، ومن ذلك وقوع جملة القسم بينهما ؛ نحو: (غاب الذي "والله" قهر الأعداء) وجملة النداء بشرط أن يسبقها ضمير المخاطب؛ نحو: (أنت الذي – يا زيد –

تساعد المحتاج)، أوبالجملة المعترضة؛ نحو: (أخي الذي- أطال الله عمره – يرعى الفقير) [٣٥]، وقد منع النحاة العطف على الموصول قبل اكتمال صلته وكذلك توكيده أو وصفه ، وسبب عدم الجواز هو أنَّ ((الْمَوْصُولَ مَعَ الصِّلَةِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، وَمُحَالٌ أَنْ يُوصَفَ الِاسْمُ أَوْ يُؤَكَّدَ أَوْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِهِ وَانْقِضَائِهِ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ)) [٣٦] ، وقال عباس حسن: ((ولمَّا كان الفصل بين الموصول وصلته غير جائز ... امتنع مجيء تابع للموصول قبل مجيء صلته؛ فلا يكون له قبلها نعت، ولا عطف بيان، أو نسق ولا توكيد، ولا بدل، وكذلك لا يخبر عنه قبل مجيء الصلة وإتمامها. لأنَّ الخبر أجنبي عن الصلة، وكذلك لا يستثنى من الموصول)) [٣٧]

المسألة الخامسة: تقدم الصلة أو متعلقها على الموصول

الاسمُ الموصولُ منَ الأسماءِ المبهمةِ التي تحتاجُ إلى ما يوضّحها، وهوَ ما يُسمّى بـ(الصلةِ)، قال ابن جني : ((وَاعْلَم أَنَّ هَذِه الْأَسْمَاء لَا تتمّ مَعَانِيهَا إِلَّا بصلات توضحها وتخصصها وَلَا تكون صلَاتهَا إِلَّا الْجمل أَو الظروف)) [٣٨] ، ولمَّا كانتِ الصلةُ موضّحة لاسم الموصولِ لا بُدَّ منْ توافر شروطٍ في صلةِ الموصولِ، منها لَا يجوز تَقْدِيم الصِّلَة وَلَا شَيْء مِنْهَا على الْمَوْصُول[٣٩] ، وذكر النحويون تفسيرات مختلفة في سبب عدم تقديم الصلة على الموصول، فذهب أكثر النحويين إلى التمسك بقاعدة (الصلة والموصول بمنزلة اسم واحد) في تفسير منع تقديم الصلة على الموصول ؛ لأنَّ الصلة كالجزء من الموصول، وهو كالجزء منها، فالصلة تكملة وتمام للموصول، وهما في قوة الكلمة الواحدة ، لهذا لا يجوز تقديم ما هو بمنزلة عجز الكلمة على ما هو بمنزلة صدرها ، قال علي بن الحسين الباقولي: ((ولا يجوز تقديم الصلة، ولا شيء منها على الموصول ... ؛ لأنَّ الصلة مع الموصول بمنزلة اسم واحدٍ، وكما لا يجوز تقديم بعض الاسم على بعضٍ، فكذلك أيضاً، لا يجوز تقديم الصلة، أو بعض منها على الموصول)) [٤٠] ، وقال ابن الأثير: ((لا تتقدّم الصّلة على الموصول، فلا تقول: مررت في الدّار بالذّي، ونحو

ذلك؛ لأنَّ الصّلة بمنزلة الجزء من الموصول)) [٤١] ، و شبَّه السيوطي منزلة الصلة من الموصول بالاسم المركب تركيباً مزجياً ؛ ذلك أنَّ الصلة شيءٌ مستقلٌ تماماً عن الموصول قبل التركيب، فلمَّا دخلا في تركيب الكلام، وصارت لهما وظيفة جديدة فيه، امتزجا وصارا بمنزلة الاسم المركب تركيباً مزجياً ، فاستجدَّ لهما من الأحكام ما لم يكن لهما قبل ذلك، ومن ذلك عدم جواز تقديم صلة الموصول عليه، فقال :((الْمَوْصُول والصلة حرفياً كَانَ أَو اسمياً كجزء اسْم فَأشبه شَيء بهما الاسم الْمركب تركيبَ مزجٍ، ومن ثَمَّ وجب لَهما أَحْكَام أَحدهَا تَقْدِيم الْمَوْصُول وَتَأْخِير الصِّلَة فَلَا يجوز عَكسه)) [٤٢] ، وذهب بعض النحويين إلى أنَّ رتبة الموصول قبل رتبة الصلة، لأنَّ الموصول لايتم معناه إلَّا بجملة تبين معناه تأتي بعده، فهو مفتقر لها، ولمّا كان كذلك وجب مجيئه أولاً، قال الرضي : ((الموصول والصلة كجزئي اسم، وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصّلة مبينة له، فيجب للصلة التأخر، فلا تتقدم الصلة، ولا جزء منها على الموصول)) [٤٣] ، وهذا أحسن الأقوال.

أمَّا تقديم الظرف، أو الجار والمجرور المتعلق بالصلة على الموصول اسمياً أَو حرفياً ففيه ثلاثة مذاهب ذكرها السيوطي[٤٤]:

أَحدهَا: الْمَنْع مُطلقًا وَعَلِيه البصريون ، وتأولوا النصوص القرآنية التي يدلُّ ظاهرها على تقديم متعلق الصلة عليها نحو قوله تعالى : ﴿ **وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ** ﴾ [٤٥] فجعلوا الجار والمجرور في هذه الآية الشريفة ونظائرها متعلقين بمحذوف متقدم عليهما يشبه الموصول وصلته المذكورين بعدهما ، فقالوا: إنَّ التقدير في الآية : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين)) والعلة في منعهم ذلك ما ذكره خالد الأزهري بقوله : ((لأنَّ الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتأخر، وكما لا تتقدم الصلة على الموصول؛ لا يتقدم معمولها عليه؛ لأنه جزؤها)) [٤٦]

وَالثَّانِي: الْجَوَاز مُطلقًا وَعَلِيهِ الْكُوفِيُّونَ وَهُوَ اخْتِيَار السيوطي وعليه قول الشاعر[٤٧]:

لاَ تَظْلِمُوا مِسْورًا فإِنَّهُ لَكُمُ مِنَ الَّذِينَ وَفَوا فِي السِّرِ وَالعَلَنِ

والشاهد : تقدم الجار والمجرور(لكم)، المتعلق بقوله «وفوا» وهو صلة الموصول. والتقدير: (من الذين وفوا في السرّ والعلن لكم)

وَالثَّالِث : الْجَوَاز مَعَ (أل) الموصولة إِذا جرت بِمن نَحْو قوله تعالى : ﴿ **وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ** ﴾ وقوله تعالى : ﴿ **وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ** ﴾ [٤٨] وَالْمَنْع فِي غير (أل) مُطلقًا إِذا لم تجر بِمن ، وهو قول نسبه السيوطي لابن مالك [٤٩] ، ولكن كلام ابن مالك يخالف ذلك إذ يقول : ((صلة الحرف وصلة "الألف واللام" فإنَّ معمولها لا يتقدم عليها ؛ فأمَّا الحرف فلأنَّ امتزاجه بصلته أشدُّ من امتزاج الاسم بصلته، لأنَّ اسميته منتفية بدونها، فلو تقدم معموله كان تقدمه بمنزلة وقوع كلمة بين جزئي مصدر، وليس كذلك تقدم معمول صلة الاسم غير الألف واللام؛ لأنَّ له تماماً بدونها... ويجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوف تدل عليه صلتها كقوله تعالى : ﴿ **وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ** ﴾ و ﴿ **قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ**﴾ [٥٠] و ﴿ **فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ**﴾ [٥١] أي: كانوا زاهدين فيه من الزاهدين، وإني قالٍ لعملكم من القالين، وإنَّي ناصح لك من الناصحين)) [٥٢]

وذكر النحاة في تخريج قوله تعالى: « وَكانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ وجوها:

أحدها: أنَّه يتعلق بمحذوف يدل عليه هنا الظاهر، والتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين.

ثانيها: أنه متعلق بفعل مضمر تقديره: « أعني فيه من الزاهدين »، وهذا يعبرعنه بالتبيين، وليس الجار والمجرور داخلا في الصلة بل هو على جهة البيان كما قيل في لك بعد سقيا.

ثالثها: أنَّ المجرور معمول لصلة الموصول الذي هو الألف واللام وإن تقديمه إنَّما هو على سبيل الاتساع في الظروف والمجرورات.

رابعها: أنَّ (أل) ليست موصولة وإنَّما هي للتعريف [٥٣] .

وذهب بعض المحدثين إلى ترجيح قول الكوفيين الذين يجوزون تقديم متعلق الصلة على الموصول ، ومن هؤلاء عباس حسن الذي أخذ على البصريين تمسكهم برأي يقوم على أساس التكلف في التأويل بغير داعٍ كما في قوله تعالى:﴿ **وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ** ﴾ ؛ إذ أوَّل كثير من النحاة هذه الآية ((فجعلوا الجار والمجرور متعلقان [٥٤] بمحذوف متقدم عليهما يشبه الموصول وصلته المذكورين بعد، فقالوا إنَّ التقدير هو: " وَكانُوا مِنَ الزَّاهِدِينَ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ "...وهذا التأويل مرفوض، إذ لا حاجة تضطرنا إليه وإلى إخراج الآيات المتعددة.– وغيرها – عن ظاهرها التركيبي العالي)) [٥٥] ، ومن الذين ذهبوا إلى نقض قاعدة (معمول الصلة لا يتقدم على الموصول) محمّد محيي الدين عبد الحميد الذي يقول : ((ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول، ولكن هذه القاعدة منقوضة من أساسها، وإن كان قد ارتضاها الجمهور من الفريقين؛ فقد تقدم معمول الصلة على الموصول في قول العجاج[٥٦] :

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

فإنَّ قوله "بالعصا" متعلق بقوله "أجلدا" وهو معمول لأن المصدرية، ونظيره قول ربيعة بن مَقْرُومٍ الضَّبِّيّ[٥٧]:

هَلَّا سَأَلْتِ وَ خَبَرُ قَوْمٍ عِنْدَهُمْ وَشِفَاءُ غَيّكِ خَابِراً أنْ تَسْأَلِي

فإنَّ قوله "خابراً" مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله "تسألي" المنصوب بأن المصدرية، وقد اضطر النحاة لتتم لهم قاعدتهم أن يقولوا: إنَّ "خابراً" منصوب بفعل محذوف يدل عليه الفعل المذكور، وإنَّ قول العجاج "بالعصا" متعلق بفعل محذوف يدل عليه الفعل المذكور بعده.)) [٥٨] ؛ ولكن يبقى رأي الجمهور أقوى وهو عدم جواز تقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول؛ لأنَّ الصلة ومتعلقها يوضحان الموصول، كما أنَّ التقديم يجعل الموصول واقعاً بين أجزاء جملة الصلة ، أمَّا ما ورد من نصوص قرآنية فيها تقدم متعلق الصلة على الموصول فيمكن تأويلها ، وما جاء في الشعر فهو يجوز فيه ما لا يجوز في غيره.

المسألة السادسة : منع تقدم المتعجب منه المنصوب وهو(زيد) في جملة (ما أحسنَ زيداً) على (ما).

في جملة التعجب الاسمية نحو : (ما أحسنَ زيداً) تكون (ما) مبتدأ وهي نكرة تامة عند سيبويه و(أحسن) فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد على (ما)، و(زيداً) مفعول أحسن ، والجملة خبر عن (ما) والتقدير: شيءٌ أحسن زيداً.

واختلف النحويون في صيغة التعجب " ما أَفْعَلَهُ " في نحو قولنا: " مَا أَحْسَنَ زَيْداً "، فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنّ " ما " نكرة تامة غير موصوفة، وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب [٥٩] ، والتقدير: شيءٌ أَحْسَنَ زيداً، فـ " ما " مبتدأ، و " أَحْسَنَ " فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لـ " ما "، قال سيبويه: (وذلك قولك ما أَحْسَنَ عبدَ الله. زعم الخليلُ أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَ اللهِ، ودَخَلَه معنى التعجُّب. وهذا تمثيل ولم يُتَكلَّم به) [٦٠] والمنزلة في كلام الخليل وتمثيله بجملة (شيءٌ أحسنَ عبدَ اللهِ) التي لم يُتَكلَّم بها؛ لتقدير الإعراب المفترض لـ (ما) التعجبية في مثل: "ما أحسنَ عبدَ الله", فـ(ما) بمعنى (شيء) ومن ثم قال النحاة: إن (ما) نكرة تامة بمعنى شيء، وأعربوها مبتدأ، والجملة بعدها خبر [٦١].

وهذا التحليل الذهني من قبل الخليل لتركيب التعجب بيَّن طبيعته بالقول إنَّه تمثيل ولايُتكلم به ، وهو يعي وظيفته التحليلية من أنَّ المقدر لا يظهر، وبذلك يظهر أنَّ التراكيب على نوعين **الأول** : ظاهر منطوق يؤدي وظيفة معينة في التداول ، **والثاني** : تحليلي ذهني الغاية منه وضع التركيب في نسق مثالي يكشف عن الشكل الظاهري للتركيب بمعانيه الوظيفية المختلفة المكونة له ومن ذلك صيغة التعجب [٦٢] ؛ فلا يجوز إظهار كلمة (شيء) بدلا من (ما) لأنها نكرة تامة مبهمة ، و(شيء) غير مبهمة ، وفي التعجب

إبهام مما نتعجب منه ، و(ما) تصلح لذلك ؛ لإبهامها عن كل شيء يمكن التعجب منه كان حسنا أو قبيحا[٦٣].

ولا يجوز في جملة التعجب تقدم المتعجب منه المنصوب وهو(زيد) على (ما)؛ فقد منع النحويون تقدم المتعجب منه المنصوب وهو(زيد) في جملة (ما أحسنَ زيداً) على (ما) ؛لأن((فعل التعجب مع "ما" بمنزلة الموصول والصلة وقد ذهب الأخفش إلى أنه موصول حقيقة، وتقديم الصلة على الموصول لا يجوز.)) [٦٤]

المسألة السابعة: (لن) مركبة أم بسيطة

(لن) من الأحرف المختصة بالدخول على الفعل المضارع ، واختلف النحويون في أصلها، وكان لهم في ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول : مذهب الخليل أنَّها مركبة من (لَا أَنْ) فحذفت الْهمزَة تَخْفِيفًا لِكَثْرَة الِاسْتِعْمَال كَمَا حذفت من قَوْلهم: (وَيْلُمِّهِ) وَالْأَصْل : (وَيْلٌ لأُمِّهِ)، فَلَمَّا حذفت الْهمزَة التقى ساكنان: ألف " لَا" وَنون " أَنْ" فحذفت الْألف لمنع التقاء الساكنين فَصَارَ اللفظ "لن"[٦٥]

قال الخليل : ((وأمَّا "لن" فهي: لَاْ أَنْ، وصلت لكثرتها في الكلام)) [٦٦] ودليل الخليل هو قياسها على غيرها من المركبات ، وهي تشابه (هَلَّا) المركبة من (هل) و(لا) وكلاهما بمنزلة حرف واحد أي كلمة واحدة مركبة ، كما جاءت على أصلها

في قول جابر الأنصاري[٦٧]:

يُرَجِّي الْمَرْءُ مَا لَا أَنْ يُلاقِيَ وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ

أي: لن يلاقي. بِدَلِيل أَنَّ الْمَعْنى فيهمَا وَاحِد[٦٨] ، وعلى قول الخليل فإنَّ نصب الفعل المضارع على مذهبه يكون بـ (أنْ) وحدَها لا بـ (لَنْ) بجُملتها. وأمَّا مذهب غيره فيكون نصبه بـ (لن) وحدها[٦٩]

والقول الثاني : أنَّها بسيطة بمنزلة كلمة على حرفين كـ (لم) الجازمة، وهو مذهب سيبويه واستدل سيبويه بدليل عقلي وآخر توجيهي على أنَّها مفردة غير مركبة ، والدليل العقلي هو قياسها على النظير، إذ كان لها نظيرٌ في الحروف، نحوُ: "أنْ"، و"لَمْ"، و"أم". وأمَّا القاعدة التوجيهية التي استند عليها في الرد على الخليل فهي: (الصلة والموصول بمنزلة اسم واحد) والصلة لا تتقدم على الموصول فكذلك "أن" المصدرية لا يتقدم عليها ما كان في صلتها،ولو كان أصلُ "لَنْ" "لا أنْ"، لم يجز: (زيدًا لن أضربَ) ؛ لأنّ "أضرب" من صلةِ "أنِ" المركبةِ، ولا خلاف عند سيبويه والخليل في جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو: (زيداً لن أضرب)، فلو كان أصلها: (لا أنْ)، للزم ذلك تقديم ما في الصلة على الموصول، وهو ممتنع[٧٠] ، وفي هذا يقول سيبويه:((و" لن" فأمَّا الخليل فزعم أنَّها "لا أنْ"، ولكنَّهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا: " وَيْلُمِّهِ " يريدون " وَيْ لأُمِّهِ "، وكما قالوا يومئذٍ، وجعلت بمنزلة حرفٍ واحد، كما جعلوا "هَلَّا" بمنزلة حرف واحد، فإنَّما هي "هَلْ" و"لا". وأمَّا غيره فزعم أنَّه ليس في " لن" زيادة وليست من كلمتين، ولكنَّها بمنزلة شئ على حرفين ليست فيه زيادة، وأنَّها في حروف النصب بمنزلة " لم " في حروف الجزم، في أنَّه ليس واحد من الحرفين زائداً. ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت:" أمَّا زيداً فلن أضرب" لأن هذا اسم، والفعل صلة فكأنَّه قال: أمَّا زيداً فلا الضرب له)) [٧١] وقد ذكر السيرافي الرد على هذه الحجة فقال : ((وللمحتج عن " الخليل " أن يقول: إنَّ الحرفين إذا ركّبا قد يتغير معناهما منفردين، من ذلك أنَّك تقول: " لو جئتني لأكرمتك " فإنَّما امتنعت من إكرامه؛ لامتناع مجيئه، و" لو " يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، فإذا أدخلت على" لو " " ما "، أو " لا "، استحال معناها الأول، وصارت بما بعدها للتحضيض ، نحو قول الله عزّ وجل: ﴿**لَوْمَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ**﴾ [٧٢])) [٧٣] وقد ذكر أبو علي الفارسي حجة أخرى تدعم قول الخليل بأنَّ (لن) مركبة من كلمتين بمنزلة كلمة واحدة، فقال :((في الجواب عن هذا الاعتراض على قول الخليل: إنَّ الحرفين لما كان في الأول

منهما معنى النفي، وصار مع الحرف الثاني بمنزلة حرف واحد، صار بمنزلة الكاف الداخلة على "أن" في "كأن" فكما استجازوا "كأن زيداً أخوك" مع أن تقدير الكاف أن تكون بعد "أن" بدلالة أن المراد التشبيه، والمعنى زيدٌ كأخيك، ولم يجر عندهم مجرى تقديم ما في الصلة عليها، كذلك لا يجري قولهم "زيداً لن أضرب" مجرى تقديم الصلة عليها)) (٧٤)

والقول الثالث : إنَّ أصلها (لا) فأبدلت ألفها نوناً ، وهو قول نسبه ابن مالك إلى الفراء نقلاً عن ابن كيسان ، فقال : ((وحكى ابن كيسان عن الفراء في "لن" أن أصلها: لا، فجعلت ألفها نوناً، ونفي بها المستقبل)) (٧٥) وهذا القول ردّ عليه بأنَّها دعوى لا دليل عليها ، قال السيرافي : ((وهذا إدعاء شيء لا نعلم فيه دليلاً، فيقال للمحتج عنه، ما الدليل على ما قلت؟ فلا يجد سبيلاً إلى ذلك)) (٧٦) ، ثم ((إنَّ "النون" لم يعهد إبدالها من "الألف"، بل المعهود إبدال " الألف" من "النون" كما في " نون" التوكيد الخفيفة،و نون " إذا"، إذا وقف على ما هما فيه)). (٧٧)

والرأي الراجح عدم التركيب وهو ما رجحه السيرافي بقوله : ((والمختار قول غير الخليل، والحجّة فيه سوى ما ذكره سيبويه، أنّا إذا قلنا: " لن أضرب زيداً"، كان كلاماً كاملاً تاماً لا يحتاج إلى إضمار شيء، وإذا قلنا: " لا أن أضرب زيداً"، لم يتمّ الكلام؛ لأنَّ " أن" وما بعده من الفعل والمفعول بمنزلة اسم واحد، والاسم الواحد إذا وقع بعد " لا" احتاج معه إلى خبر، فليس لفظ " لن" وفقاً للفظ " لا أن"، ولا معناها وفقاً لمعناها، فما الذي أوجب أنّها هي؟))(٧٨) والذي قصده السيرافي بقوله: ((أنَّ ما بعده من الفعل والمفعول بمنزلة اسم واحد)) هو أنَّ (أنْ) المصدرية مع بعدها وهو الصلة يكوِّنان مصدراً مؤولاً فيكون كالكلمة الواحدة وهو يشبه المصدر الصريح المتكون من كلمة واحدة فكما أنَّ المصدر الصريح له موقع من الإعراب فكذلك ما يشبهه، وموقعه هنا هو الرفع على الابتداء وهو يحتاج إلى خبر، والخبر غير موجود وبذلك يترجح كون (لن) بسيطة.

الخاتمة

يتضح من بحثنا هذا أنَّ قاعدة الصلة والموصول من القواعد التوجيهية التي احتج بها النحويون في اثبات صحة بعض التراكيب فهي من التراكيب المتلازمة التي لا يستغني فيها الموصول عن صلته ، وقد حاول بعض النحويين إثبات صدق هذه القاعدة ، وأنَّها كالجزء الواحد لا يجوز تقديم بعضها على بعض فهم يشبهون أجزاءها بأجزاء الكلمة الواحدة التي لا يجوز تقديم أحرفها على بعض وقد أثبت ذلك في المسائل السبعة التي ذكرتها في تضاعيف بحثنا هذا، ثم بنى النحويون أحكاما كثيرة على هذه القاعدة .

ومع اهتمام النحويين بهذه القاعدة وإثبات صحتها فإنَّها لم تسلم من الاعتراض ووجد بعض النحويين مدخلاً للطعن بها ، ومع هذا كله فقد وجدوا صدى تطبيق هذه القاعدة على مسائل كثيرة أطالوا في شرحها وبيان أحكامها وكانت هي الفيصل في الحكم عليها على الرغم من كثرة الآراء التي قيلت في هذه المسائل .

الهوامش

---

[١] – قواعد التوجيه في النحو العربي ١٣-١٤

[٢] – الأشباه والنظائر ٢/ ٣٣٢

[٣] – المصدر نفسه

[٤] – شرح كتاب سيبويه ١/ ٣٨٢

[٥] – المقتضب ٣/ ١٩٣

[٦] – المصدر نفسه ٣/ ١٩٧

[٧] – أمالي ابن الشجري ١/ ١٤١

[٨] – توجيه اللمع ٥٠٣

[٩] – قواعد التوجيه في النحو العربي ٢١١

[١٠] – كتاب سيبويه ٢/ ١٠٥

[١١] – المصدر نفسه ٣/ ٦

[١٢] – ينظرارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ١٠١٧

[١٣] – شرح الكافية الشافية (١/ ٢٥٨)

[١٤] – شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ١٤

[١٥] – ينظر كشف المشكل في النحو ٢٧٥

[١٦] – أسرار العربية ٢٦٥

[١٧] – كشف المشكل في النحو ٢٧٦

[١٨]– التفسير البسيط ٤/ ٥٢

[١٩] – سورة الصف الآية ٥

[٢٠]– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٣٩٣

[٢١]– أي الأخفش

[٢٢] – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٣٩٣)

[٢٣] -نظر ضرائر الشعر لابن عصفور: ٨٠ والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٢٠٧٢

[٢٤] – ينظرخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ٦/ ١٠٦ و شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ٢/ ٢٨٣

[٢٥] – سورة النمل الآية ٣٥

[٢٦] – سورة البقرة الآية ٤

[٢٧] – شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤١٠

[٢٨]– سورة النبأ الآية ١

[٢٩] – سورة الإسراء الآية ٤٣

[٣٠] – شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٦٣

[٣١] – التخمير شرح المفصل ٢/٢٠٩

[٣٢] – تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠/ ٥٢١١

[٣٣] – سورة الإسراء – الآية ٥٦

[٣٤] – روح المعاني ١١/ ٣٠٩

[٣٥] – ينظر النحو الوافي ١/ ٣٧٨

[٣٦] – مفاتيح الغيب تفسير الرازي ٥/ ٢١٩

[٣٧] – النحو الوافي ١/ ٣٧٩

[٣٨] – اللمع في العربية ١٨٩

[٣٩] – ينظر اللمع في العربية ١٨٩ والنحو الوافي ١/ ٣٧٨

[٤٠] – شرح اللمع للباقوليّ ٧٥٠– ٧٥١.

[٤١] – البديع في علم العربية ٢/ ٢٤٧

[٤٢] – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ٣٤٠

[٤٣] – شرح الرضي على الكافية ٣/ ٦٨

[٤٤] – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ٣٤٢

[٤٥] – سورة يوسف الآية ٢٠

[٤٦] – شرح التصريح على التوضيح / ١٦٧

[٤٧] – هو بلا نسبة في ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٤٤ وهمع الهوامع ١/ ٣٤٢

[٤٨] – سورة الْأَعْرَاف الآية ٢١

[٤٩] – ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / ٣٤٢

[٥٠] – تفسير سورة الشعراء – الآية ١٦٨

[٥١] – سورة القصص الآية ٢٠

[٥٢] – شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٣٧)

[٥٣] – ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢/ ٧٩٣-٧٩٤ وشرح التصريح على التوضيح ١/ ١٦٧

[٥٤] – كذا في الأصل، والأصح (فجعلوا الجار والمجرور متعلقين)لأنه مفعول به ثان

[٥٥] – هامش النحو الوافي ١/ ٣٨٠

[٥٦] – ينظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٢/ ٣١٠ و خزانة الأدب ٨/ ٤٣٠

[٥٧] – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (٨/ ٤٣٦)

[٥٨] – هامش الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٤٨٦)

[٥٩] – ينظر أسرار العربية ١٠١ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣ / ٢٢٥

[٦٠] – الكتاب ١ / ٧٢

[٦١] – ينظر المدارس النحوية ٤٢- ٤٣

[٦٢] – ينظر التمثيل في كتاب سيبويه ٢٥

[٦٣] – ينظر الشرح المعاصر لكتاب سيبويه١/٢٩٥

[٦٤] – التبيين عن مذاهب النحويين ٣٢٠– ٣٢١

[٦٥] – ينظر خزانة الأدب ٨/ ٤٤١ وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٣٨

[٦٦] – العين ٨/ ٣٥٠

[٦٧] – شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣٥٩ ويروى البيت ما إنْ لا يراه بدلا من (مَا لَا أَنْ)، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧١ والجنى الداني في حروف المعاني ٢١١

[٦٨] – ينظر شرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٩ وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣٥٩ وخزانة الأدب ٨/ ٤٤١

[٦٩] – ينظرالمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٦/ ٤

[٧٠] – ينظرشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٣٨ و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٨/ ٤١٤٠

[٧١] – الكتاب ٣/ ٥

[٧٢] – سورة الحجر الآية ٧

[٧٣] – شرح كتاب سيبويه ١/ ٣٣

[٧٤] – المسائل الحلبيات ٤٦

[٧٥] – شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ١٥

[٧٦] – شرح كتاب سيبويه ١/ ٣٤

[٧٧] – تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٨/ ٤١٤٠

[٧٨] – شرح كتاب سيبويه ٣/ ١٩٢–١٩٣

المصادر

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب ،لأبي حيان محمّد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق الدكتور رجب عثمان محمّد ، مكتبة الخانجي- مصر،الطبعة الأولى ١٤١٨هـ -١٩٩٨م

٢- أسرار العربية ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م

٣- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

٤- أمالي ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن محمد الحسنيّ العلويّ (ت٥٤٢هـ) ، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي- مصر،الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) المكتبة العصرية الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م

٦- أوضح المسالك بشرح ألفية ابن مالك – أبو محمد عبد الله جمال بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) – تح: محمد محيي الدين عبد الحميد – ط٦ – دار الندوة الجديدة – بيروت / لبنان – ١٩٨٠م

٧- البديع في علم العربية المؤلف: مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) تحقيق ودراسة: الدكتور فتحي أحمد علي الدين الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ

٨- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين،أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين ،الناشر: دار الغرب الإسلامي الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

٩- التخمير في شرح المفصل – صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) – تح: د. عبد الرحمن بن سلمان –ط١- دار الغرب الإسلامي –لبنان – ١٩٩٠م

١٠- التَّفْسِيرُ البَسِيْط ،أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، (ت ٤٦٨هـ) تحقيق الدكتور محمد بن عبد العزيز الخضيري وبقية الأجزاء الأخرى مجموعة من الباحثين، الناشر: وزارة التعليم العالي - السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ

١١- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ،محمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ

١٢- توجيه اللُّمع ، شرح كتاب اللّمع : أحمد بن الحسين بن الخبّاز (ت٦٣٩هـ) ، تحقيق الدكتور فايز زكي محمّد دياب ، دار السلام للطّباعة والنّشر ، القاهرة، الطبعة الثانية ، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م

١٣- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي(ت ٧٤٩هـ)،تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

١٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي(ت ١٠٩٣هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م

١٥- ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦هـ) تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي ، مكتبة اطلس – سوريا (د – ط)

١٦- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) تحقيق: علي عبد الباري عطية ، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ

١٧- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، بدر الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

١٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر : دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

٢٠- شرح التسهيل: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ) تحقيق : د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى ،١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

٢١- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري (ت ٩٠٥هـ) الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٢- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمّد بن الحسن الأستراباذيّ (ت٦٨٨هـ) تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الاستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الاسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية جامعة قاريونس ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

٢٣- شرح الكافية الشافية ، جمال الدين محمّد بن عبدالله بن مالك (ت٦٧٢هـ) تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة الطبعة: الأولى (د – س)

٢٤- شرح اللمع ، أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصفهاني(ت ٥٤٣هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم بن محمّد ،١٤١١هـ - ١٩٩٠م (د- م).

٢٥- شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي، دار الكتب العلمية –لبنان،١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م.

٢٦- الشرح المعاصر لكتاب سيبويه – الدكتور هادي نهر –ط١- عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع – إربد – ٢٠١٤م

٢٧- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١

٢٨- العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال (د- ط)

٢٩- قواعد التوجيه في النحو العربي ، عبدالله أنور سيد أحمد الخولي ، رسالة دكتوراه – جامعة القاهرة – مصر – كلية دار العلوم، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م

٣٠- الكتاب ، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمبر (ت١٨٠هـ) ، تحقيق عبد السلام محمّد هارون ، مكتبة الخانجي،الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

٣١-كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان المعروف بابن حيدرة اليمنيّ (ت ٥٩٩هـ).،(د- ط)

٣٢- لسان العرب ، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، دار صادر– بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ

٣٣- اللمع في العربية المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : فائز فارس ، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت (د- ط)

٣٤- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) تحقيق علي ناصف الجندي والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي الناشر: وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – مصر الطبعة الثانية : ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م

٣٥- المدارس النحوية – الدكتورة خديجة الحديثي– ط٣ – دار الأمل اربد الأردن – ٢٠٠١م

٣٦- المسائل الحلبيات ،أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٣٧- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير ، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) ، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ

٣٨- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) تحقيق مجموعة محققين وهم: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ،د. محمد إبراهيم البنا.، د. عياد بن عيد الثبيتي.، د. عبد المجيد قطامش. ، د. سليمان بن إبراهيم العايد، د. السيد تقي. الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٣٩- المقتضب ، أبو العباس محمّد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب. – بيروت الطبعة الثانية ١٤١٥هـ -١٩٩٤م.

٤٠- النحو الوافي عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ) دار المعارف الطبعة الخامسة عشرة

٤١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر(د–ط)